الاربعين وتقريره على قول الفلاسفة انه يمتنع عدم الزمان قبل وجوده او بعده اى يمتنع عدمه مقيدا بالجزء القبلي
وهو ان يكون قبل وجوده او بعده لا عدمه مطلقا والا لكان واجبا لذاته والا اى وان لم يمتنع كون عدمه قبل
وجوده او بعده بحسب الزمان اى بحسب تقدم العدم على وجوده او تأخره عنه بزمان لان المتقدم اذا لم يكن مع
المتأخر كان التقدم زمانيا ويجتمع الوجود والعدم لان الزمان حال ما يكون معدوما كان موجودا فيجتمع
وجوده وعدمه معا هذا خلف فهو اى الزمان لا متناهي عدمه كذلك فواجب مستمر وجوده دائما وانه ممكن لذاته لتركبه
من آنات منقضية فلا يكون وجوده لذاته لما مر من استحالة تركيب الواجب بالذات خصوصا اذا كانت الاجزاء منقضية
متعاقبة فوجوده بالغير فيكون الامكان علة الحاجة الى الغير دون الحدوث اذ لا حدوث ههنا ولا يخفى ان اى
هذا الطريق بعد تسليم مقدماته يبطل كون الحدوث علة الحاجة او جزءها او شرطها ولا يثبت الدعوى الكلية التي
هي مطلوبنا فان المثال الجزئي غير كون امكان الزمان محوجا الى السبب لا يصحح القاعدة القائلة بان الامكان
مطلقا محوج الى المؤثر لجواز ان يكون ذلك بسبب امر يختص بالزمان وقد عرفت ان الطريقين الاولين لا يثبتان
فالاتم ان البينات اى الطريق الواضح المعين هو المنهج الاول واعني دعوى الضرورة المختارة عند الجمهور وشبه
المنكرين لكون الممكن محتاجا الى المؤثر عدة اى متعددة كثيرة الشبهة الاولى ان الاحتياج الى المؤثر سواء
كان ذلك الاحتياج لامكانه او لغيره انما يتحقق اذا امكن التأثير وتأثير شيء في شيء لكنه غير معقول اذ التأثير في الوجود
مثلا اما حال الوجود اى وجود الاثر وهو محال لانه ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل واما حال العدم وهو
بط ايضا لانه جمع للنقيضين وذلك لانه وجود الاثر مع التأثير لا يتخلف عنه اصلا كالانكسار مع الكسر
الوجود مع الايجاد ولما فرض ان التأثير في الوجود عين الايجاد انما هو حال العدم كان وجود الاثر
ايضا في تلك الحال فيجتمع وجود الاثر وعدمه معا ولانه اى الاثر حال عدمه نفي محض فلا يصلح هو في هذه الحالة
ان يكون اثرا للموجد اذ لا اثر فلا تأثير ولا ايجاد فيه ولانه اى الاثر حال عدمه مستمر على ما كان عليه قبل ان
يتعلق تأثير الايجاد فلا يستند هو مع كونه مستمرا على حالته السابقة على الايجاد الى المؤثر في الوجود فقد بطل
كون التأثير في الوجود حال العدم بوجوه ثلاثة وان شئت نقول التأثير في العدم قلنا التأثير فيه اما حال كون
الاثر معدوما وهو تحصيل الحاصل واما حال كونه موجودا وانه جمع بين النقيضين وايضا هو حال الاعدام
اثر للمعدوم وايضا هو مستمر على ما كان عليه قبل ان يتعلق به الاعدام فلا يستند الى مؤثر العدم والجواب
ان المحال ايجاد ما هو موجود بوجود قبل اى قبل الايجاد فانه تحصيل لما كان حاصلا قبل هذا التحصيل وهو
مح بداهة والا فلا ايجاد للموجود بوجود مقارن للايجاد لان حصول الاثر مع التأثير زمانا وذلك تحصيل
الحاصل بهذا التحصيل فلا استحالة فيه ولو صح ما ذكرتم لزم ان لا تحدث صفة في نفسها [illegible]
وهذه السفسطة [illegible] هو لجمعها بين النقيضين اعني الوجود والعدم [illegible]

وجودها

وجودها وهي حصول الحاصل ونقول لزم ان لا تحدث صفة شيء من مؤثر تحدثها لان احداثها وايجادها
اما حال الوجود واما حال العدم وكلاهما باطل لكن حدوث هذه الصفات واسنادها الى امر يحدثها امر بديهي
فانتقض دليلكم قطعا والحل ان ذلك الذي ذكرتم من استحالة التأثير حال الوجود وحال العدم ضرورة بشرط
المحمول فان التأثير في وجود الاثر بشرط الوجود او بشرط العدم محال فسلب التأثير في الوجود مثلا ضروري بشرط
اتصاف الاثر بالوجود او العدم ومثل ذلك يسمى ضرورة بشرط المحمول وهو اى هذا المذكور اعني الضرورة المشروطة
بالمحمول لا ينافي الامكان الذاتي الملحوظ فيه الذات دون ما لها من الصفات وانما ينافي التأثير بشرط اتصافه بـ
الصفتين لا ينافي امكانه بالنظر الى ذات الممكن في زمان كل واحد منهما او في حين اتصافه فقولكم التأثير اما حال
الوجود او حال العدم وكلاهما باطل ان اردتم به ان التأثير اما بشرط الوجود او بشرط العدم فالحصر ممنوع فان
التأثير في ذات الممكن من حيث هو لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم وان اردت به انه في زمان الوجود او في
زمان العدم اخترنا انه في زمان كما مر ومنهم من اجاب بان التأثير في زمان الخروج من العدم الى الوجود
وليس ذلك زمان الوجود ولا زمان العدم بل زمان الواسطة بينهما ومن النافين للواسطة من جوز تقدم
التأثير على حصول الاثر فقال التأثير حال العدم وآن حصول الاثر في آن آخر يعقبه وليس في ذلك اجتماع
الوجود والعدم الشبهة الثانية وهي ايضا دالة على ان الممكن غير محتاج الى المؤثر لا لامكانه ولا لغيره اذ ذلك فرع
امكان التأثير وهو ممنوع اذ التأثير اما في الماهية او في الوجود او الموصوفية لانه اذا لم يكن التأثير في شيء من
هذه الثلاثة كانت الماهية الموجودة مستغنية عما فرض مؤثرا بالقياس اليها وقد بطلت هذه الاقسام
كلها فيما مر لا نجعل تلك الماهية الماهية وكذا لا نجعل الوجود وجودا وايضا هو حال فلا يقبل تأثيرا والموصوفية
عدمية فلا يكون اثرا والجواب انه اى التأثير في الوجود الخاص اى في الهويات كما مر من ان المجعول هو الوجود
الخاص اى ماهية الوجود وقد سبق منا تحقيق ان تأثير المؤثر في اى شيء هو على الاشهر عليه وايضا فينقض ما
ذكرتم بالحدوث اى حدوث الصفات الحسية عن تحقيقه لان تأثيرها اما في ماهيتها او وجودها او موصوفيتها به
والكل باطل لما ذكرتم بعينه الشبهة الثالثة الحاجة والمؤثرية لو وجدتا لزم التسلسل اى لزم التسلسل وذلك
لان الحاجة لو وجدت لاحتاجت الى الموصوف بها اذ لا تتصور قيامها بذاتها فلها حاجة اخرى فننقل
الكلام الى حاجة الحاجة وكذا المؤثرية لو وجدت لاحتاجت الى مؤثرية اخرى ويستحيل كونها واجبة بذاتها
واذا لم يكونا موجودين لم يكن الممكن متصفا بالحاجة الى السبب لا لامكانه ولا لغيره ولم يكن شيء متصفا بالمؤثرية
في الممكن اصلا وهو المط والجواب انه لا يلزم من كونهما امرين عدميين اعتباريين وانتفائهما من غيرهما
بمعنى انه لا يكون الشيء في نفس الامر محتاجا ومؤثرا اى متصفا بالحاجة والمؤثرية فان الامور العدمية يتصف
بها الاشياء في انفسها كاللاتناهي والعدم فانهما وصفان اعتباريان لا وجود لهما في الخارج [illegible]

Copyright © King Saud University